الأمم المتحدة

E/C.2/2010/2/Add.32

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 March 2010
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠١٠

٢٦ أيار/مايو – ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠

التقارير الرباعية السنوات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الأمين العام عملا بقرار المجلس ١٩٦٦/٣١ عن الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٨

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

١ – الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة ٢

٢ – المجلس الكاثوليكي الاسترالي للعدالة الاجتماعية ٥

٣ – مركز العلوم النسائية التطبيقية ٩

٤ – اتحاد نساء الأعمال في روسيا ١٣

٥ – الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين ١٥

٦ – الرابطة الوطنية للخبراء الاقتصاديين الكوبيين ١٩

٧ – الرابطة الوطنية للوكلاء العقاريين ٢١

040510 040510 10-27821 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

١ – الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة

المركز الاستشاري الخاص، ٢٠٠٥

أولا – مقدمة

تهدف الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان العربية والمكسيك والنهوض بها. وتقوم المنظمة بالأنشطة التالية: (أ) إجراء الدراسات وتطوير المعلومات والإحصائيات: بما أن أحد الحواجز التي تعوق التجارة بين المنطقتين يتمثل في قلة المعلومات، فإن المنظمة تنشر جميع أنواع الدراسات والسمات السوقية، وكتيبات الأعمال التجارية، والإحصائيات عن المكسيك والبلدان العربية؛ (ب) تعزيز فرص الأعمال التجارية: تعزيز الفرص التجارية التي تسهم في التنمية الصناعية في المنطقتين؛ (ج) البرامج التدريبية والحلقات الدراسية: تنظم البرامج التدريبية وحلقات العمل لتعزيز معرفة كل من المنطقتين بالأخرى، وتحسين مهارات وخبرات أعضاء المنظمة؛ (د) الخدمات الاستشارية: تقدم الغرفة إلى أعضائها المشورة بشأن المشاريع التجارية والصناعية ومشاريع استثمار رؤوس الأموال وتساعدهم على القيام بمفاوضات ناجحة؛ (هـ) المناسبات الدولية والبعثات التجارية: تشجيعا لنجاح دخول المنتجات الجديدة في الأسواق الأجنبية، تقوم المنظمة بتنسيق البعثات التجارية وتشجيع مشاركة الوفود المكسيكية في المعارض الدولية بالدول العربية، وترسل وفودا من رجال الأعمال العرب إلى المكسيك؛ (و) تطوير الدراسات والمعلومات والإحصائيات: قامت المنظمة بوضع ١٢٥ دراسة قطرية عن بلدان عربية وعن المنتجات الرئيسية التي تستوردها. ووضعت المنظمة أيضا أدلة للأعمال التجارية في ٢٢ بلدا عربيا؛ (ز) البرامج التدريبية والحلقات الدراسية: نُظمت حلقات دراسية ومؤتمرات عن لوجستيات واستراتيجيات تصدير السلع إلى البلدان العربية، وعن فرص الأعمال التجارية المتاحة فيها وشروطها والضمانات المصرفية وإجراءات الدفع؛ (ح) النهوض بفرص الأعمال التجارية: تعمل المنظمة على إتاحة فرص الأعمال التجارية لأعضائها؛ (ط) المناسبات الدولية والمهام التجارية: تشجع المنظمة باستمرار، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية، مشاركة المكسيك في المعارض التي تنظم في البلدان العربية، وتوفد بعثات تجارية رسمية للتعريف بالشركات المكسيكية في البلدان العربية.

ثانيا – إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

تقدم المنظمة، إسهاما في أعمال الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، معلومات وإحصائيات ومشورة بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة بين المكسيك والبلدان العربية. ودعما لأنشطة المجلس وأهدافه، تدعم المنظمة أيضا تعزيز روابط التعاون مع

الصناعات المكسيكية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتعترف المنظمة بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما. وتساهم المنظمة في حل المشاكل الاقتصادية التي تهتم بها الأمم المتحدة. وتتضمن البحوث التي تجريها المنظمة معلومات تفصيلية عن احتياجات السوق في البلدان العربية، وهي تسهم في تحديد المنتجات التي يمكن أن تلبي تلك الاحتياجات، وتقدم حلولا للمشاكل الاقتصادية ذات الصلة.

ونظمت الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠٠٨ عدة مناسبات بغرض تكثيف التبادل التجاري وتعزيز العلاقات بين المنطقتين.

٢٠٠٥: بعثة تجارية تضمنت ١٠ شركات مكسيكية وأوفدت إلى المغرب، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والجزائر، وعقدت المنظمة خلالها اجتماعات مع ممثلي حكومة كل بلد والغرف التجارية به، وعقدت كل شركة مكسيكية اجتماعات مع نظيراتها في تلك البلدان.

٢٠٠٦: بعثتان تجاريتان، أوفدت الأولى إلى مصر، والمغرب، والجزائر، وتضمنت ٩ شركات مكسيكية؛ وأوفدت الثانية إلى الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وتضمنت ٦ شركات مكسيكية.

٢٠٠٧: (أ) بعثة إلى المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، اشتركت فيها ١١ شركة مكسيكية؛ (ب) استقبلت المنظمة وفدا من الجماهيرية العربية الليبية ونظمت له لقاء مع ممثلين عن شركات مكسيكية.

٢٠٠٨: (أ) بعثتان تجاريتان، الأولى إلى الجزائر، والمغرب، ومصر، والأردن، وتضمنت ٧ شركات مكسيكية، والثانية إلى المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، ولبنان، وتضمنت ١٠ شركات مكسيكية؛ (ب) واستقبلت وفدا مصريا ونظمت له اجتماعات مع ممثلين عن شركات مكسيكية؛ (ج) قدمت المنظمة الدعم للمعرض اللبناني الأول في المكسيك الذي شاركت فيه ٣٠ شركة لبنانية، وروجت له وشاركت فيه؛ (د) نظمت الغرفة ''أسبوعا عربيا'' في مدينة المكسيك أعطى لسكان المكسيك فرصة الاطلاع على ثقافة الشعوب العربية، من فنون، وأطعمة، وموسيقى وملابس. وأسفرت تلك الأنشطة والاتصالات التي نُظمت بين ممثلي الحكومات والغرف التجارية في المنطقتين بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ عن ارتفاع صادرات المكسيك إلى البلدان العربية بنسبة ٢٠٤ في المائة، وارتفاع صادرات البلدان العربية إلى المكسيك بنسبة ١٣٨ في المائة. ولم تشارك المنظمة، بسبب قلة مواردها، في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو هيئاته الفرعية، كما أنها لم تحضر مؤتمرات رئيسية أو غيرها من المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - المجلس الكاثوليكي الاسترالي للعدالة الاجتماعية

المركز الاستشاري الخاص، ١٩٩٧

أولا - أهداف المجلس ومقاصده

أنشئ المجلس الكاثوليكي الأسترالي للعدالة الاجتماعية بقرار من مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في أستراليا في عام ١٩٨٧ ليكون وكالة وطنية تابعة للكنيسة الكاثوليكية الأسترالية تعنى بالشؤون الوطنية المتصلة بالعدالة والسلام وحقوق الإنسان. وكلف المؤتمر المجلس بالنهوض بالبحوث والتعليم، وبالدعوة إلى نشر العدالة الاجتماعية والنهوض بها وترسيخها في حياة الطائفة الكاثوليكية، ومخاطبة المجتمع الأسترالي في تلك المسائل بصوت ذي مصداقية. والمجلس مسؤول أمام المؤتمر من خلال لجنة الأساقفة المعنية بالعدالة والتنمية. وتشمل أنشطة المجلس سكان أستراليا الكاثوليك ونسبتهم ٢٦ في المائة من مجموع السكان. ويتعاون المجلس مع منظمات دينية ومدنية أخرى في أستراليا ومن خلال الشبكة الدولية للمنظمات الكاثوليكية للعدالة والسلام، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويشارك المجلس بنشاط في مناقشة السياسات العامة في أستراليا، ويسعى إلى نشر العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان وفقا لمبادئ التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية ونظام الحقوق الذي يدعو إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصكوك الأمم المتحدة.

ثانيا - إسهام المنظمة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية

واجه المجلس الكاثوليكي الأسترالي للعدالة الاجتماعية صعوبات في حضور المؤتمرات والمنتديات التي عقدتها الأمم المتحدة خارج أستراليا بسبب قلة الوقت المتاح لموظفيه، بيد أنه ينوى الزيادة من تلك المشاركة. وبعد تبادل مراسلات في عام ٢٠٠٤ مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، ومع الرئيس - المقرر لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بدأ المجلس، بعد أن أثار مع المسؤولين المعنيين التابعين للأمم المتحدة بعض المسائل الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم يمكن حسمها على الصعيد الوطني، يركز في أنشطة الدعوة التي يقوم بها على التوجه إلى حكومة الائتلاف الليبرالي (٢٠٠٥-٢٠٠٧) وحكومة حزب العمال (من سنة ٢٠٠٧ حتى الآن).

ثالثا – التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الميدان وفي المقر

في تموز/يوليه ٢٠٠٨، اتصل رئيس المجلس الكاثوليكي الأسترالي للعدالة الاجتماعية برئيس قسم المنظمات غير الحكومية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار مساهمة المجلس الكاثوليكي في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ لتنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، والالتزامات بشأن التنمية المستدامة. وقدمت المنظمة دراسة معنونة ''القضاء على الجوع: مدى ما يمكننا أن نفعل'' تضمنت استراتيجيات لتنشيط تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ألف – الأنشطة المضطلع بها لدعم الأهداف الإنمائية للألفية

نُشرت الدراسة المذكورة أعلاه في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وروج لها في مجلة المجلس الفصلية ''اتجاهات العدالة''، وطُلب من جميع الأبرشيات الكاثوليكية ومنظمات العدالة الاجتماعية في أستراليا القيام بأنشطة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية.

الأنشطة المضطلع بها دعما للمبادئ العالمية

فيما يتعلق بالعدالة التجارية والحق في التنمية، وبعد تعثر المفاوضات بين تيمور – ليشتي وأستراليا حول كميات الغاز والنفط الموجودة في المنطقة المتنازع عليها من بحر تيمور، قام المؤتمر بمساعدة المجلس بإصدار نداء في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى الطرفين لكي يستأنفا المفاوضات مع الحرص على تلبية احتياجات تيمور – ليشتي الإنسانية وحقها في التنمية. وقد استخدم الطرفان في مفاوضاتهما منشور المجلس ''النفط والغاز في بحر تيمور: أين الإنصاف؟''. وساعد المجلس في تنظيم أنشطة خلال اجتماع التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في سيدني في عام ٢٠٠٧.

وبعد مراسلة عام ٢٠٠٤ المذكورة أعلاه مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، أعرب المجلس عما يساوره من قلق، خلال المشاورات التي جرت في كامبيرا في عام ٢٠٠٥ بين وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، والمنظمات غير الحكومية. وأثيرت نفس المسائل في الملاحظات الختامية بشأن أستراليا التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري (CERD/C/AUS/CO/14). وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، اجتمع أعضاء المجلس بمفوض العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، التابع للجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، لمناقشة مسألة سوء معاملة الأطفال وسوء المعاملة داخل الأسرة في مجتمعات الشعوب الأصلية في المناطق النائية.

وسمح تعطيل الحكومة لأحكام قانون التمييز العنصري لعام ١٩٧٥ بفرض قيود تتعلق بالضمان الاجتماعي ربما تكون تتعارض مع المواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز. وفي اليوم الدولي لحقوق الإنسان، في عام ٢٠٠٨، الذي يصادف الذكرى السنوي الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصدر المجلس بيانا ضم فيه صوته إلى أصوات زعماء الشعوب الأصلية المنادين بتعزيز أحكام قانون التمييز العنصري.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تراسل المجلس مرارا مع الوزارات الحكومية مؤيدا طالبي اللجوء السياسي الذين كانوا عرضة آنذاك لـ ''حل المحيط الهادئ'' الذي كانت تفرضه الحكومة على من لا تُقبل ادعاءاتهم بأن ترحيلهم يعرضهم للخطر. وكانت القيود والمخالفات التي لم يكن لها مبرر تتعلق، في جملة أمور، بالمواد ٣١ (١) و ٣٣ (١) من الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والمادتين ٧ و ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مولت المجلس شبكة ''مكافحة الاتجار بالبشر'' بغرض تقديم الدعم إلى الضحايا، وتوعيتهم، ومساعدة الحكومة على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وإلى حد أيار/مايو ٢٠٠٧، احتج المجلس على الاحتجاز التعسفي للمحتجز الأسترالي المتبقي في خليج غوانتامو في كوبا، وطالب بمحاكمته حسب القانون أمام محكمة غير عسكرية أو إطلاق سراحه. واستند المجلس إلى تقارير فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، لا سيما تقريره المقدم إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2006/120).

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أصدر المجلس منشوره ''مواجهة عقوبة الإعدام: الشعب والسياسة والمبدأ'' وأُرسلت نسخ منه إلى جميع أعضاء البرلمان، واستُخدم في دعوة الحكومة إلى اتخاذ موقف أكثر تماسكا في التصدي لعقوبة الإعدام، محليا وفي الأوساط الدولية. وأصدر المجلس أيضا عدة بيانات ونداءات للتخفيف من العقوبات الصادرة في حق الأستراليين والأجانب الذين يواجهون عقوبة الإعدام خارج أستراليا.

وقُدم الدعم على نطاق وطني واسع إلى الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة عالمية تخدم العدالة والتنمية والسلام، وذلك من خلال توزيع أدلة للمناقشة على نطاق وطني أبرزت دور الأمم المتحدة في كفالة أن يكون لجميع الدول دور في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية.

ويعرب المجلس الكاثوليكي الأسترالي للعدالة الاجتماعية، بوصفه منظمة تسعى إلى تحقيق أهداف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، عن امتنانه لفرصة تقديم تقريره عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨.

٣ - مركز العلوم النسائية التطبيقية

المركز الاستشاري الخاص، ٢٠٠١

أولا - مقدمة

مركز العلوم النسائية التطبيقية معهد مستقل للبحث والتعليم وتطبيق المساواة بين الجنسين، وبالتالي للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المستدامة، ميدانيا وعلى نطاق واسع، وفقا لالتزاماته بالأهداف والغايات العالمية التي تسعى إليها الأمم المتحدة، ألا وهي المساواة في المعاملة، والفرص، والمشاركة، واتخاذ القرار، وحقوق كل من الجنسين، والتنمية المستدامة، والمودة، والسلام، والعدالة، مع السعي بوجه خاص إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة.

ويقدم المركز معلومات، ويضع استراتيجيات ونهجا ومفاهيم ابتكارية، ويدرب الخبراء على المواضيع المذكورة أعلاه، ويشرف على تنفيذ البرامج. ووفقا للهدف ٣ من أهداف الألفية (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، يدعو المركز إلى تنفيذ ذلك الهدف، في المجتمع ككل بوصفه عملا أساسيا. وأحدث المركز، باستخدامه نهجا شاملا محوره القيم الإنسانية، تحولا ثقافيا في كامل منطقة موسوشو في كينيا. فمنذ عام ٢٠٠٢، قرر آلاف الآباء والأمهات حماية بناتهم من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وتقوم هذه العملية على التوعية النظامية وغير النظامية وعلى التدريب في جميع الأوساط وعلى جميع المستويات بغية خلق عناصر داعمة فعالة. وقرر موظفو موسوشو إطلاق تسمية ''مشروع فولدا - موسوشو'' على أنشطتهم. وتأتي التسمية من تعاون خاص قام بين فولدا (ألمانيا) وموسوشو (كينيا) في جميع مراحل المشروع وعلى جميع المستويات.

ويشدد المركز على تهيئة الفرص التثقيفية التي تعزز السلوك المستدام، ودعم المؤسسات التثقيفية، والأسر والمجتمعات المحلية. ويدعو المركز، وفقا لأهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى تعزيز التنمية المستدامة على مستوى الفرد، وبالتالي على مستويات المجتمع، والمجتمع المحلي والأسرة، وعلى صعيد التنمية الثقافية والاجتماعية. وتحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية، كثف المركز تعاونه وشراكاته على جميع الصعد. ويمكن الاطلاع على المعلومات التي قدمها المركز في ورقات السياسة العامة لحكومة كينيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمات غير الحكومية.

وأصبح المركز جهة تنسيق لأنشطة التصدي لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، بتطبيق المساواة بين الجنسين وتوسيعها لتشمل الأنشطة المحلية والوطنية.

ثانيا – الإسهام في أعمال الأمم المتحدة

ألف – المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وفي أنشطة دعم المبادئ العالمية

(أ) تعزز التعاون بين المركز والأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير، تمشيا مع طلب الأمم المتحدة من المنظمة إتاحة البحوث الجديدة ونتائجها وأحسن الممارسات: (أ) عُرض مشروع موسوشو على الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠٠٧. وبدعوة من الفريق العامل المعني بموضوع تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، قدم مدير المركز عرضا عن ''كيفية القضاء على ختان الإناث''؛ (ب) أدلى أحد ممثلي المركز ببيان في جلسة تحاور عقدها خبراء حول القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بعنوان ''تقديم ثقافة قادرة على التغيير للرؤساء وشيوخ القبائل والمسؤولين، دعما لتنفيذ حقوق الإنسان للطفلة''؛ (ج) جلسة تحاورية في آذار/مارس ٢٠٠٧ ''عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين''. وأدلى أحد ممثلي المركز ببيان بشأن أحد الأمثلة الناجحة عن برامج تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين لدى الرجال والصبيان.

(ب) التعاون مع اليونيسيف: تضمن اجتماع الفريق العامل للمانحين المعقود في برلين في عام ٢٠٠٧ مناقشة ومعلومات عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى قدمها المركز إلى لجنة وضع المرأة. وأدى مكتب اليونيسيف في كينيا، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفل في كينيا زيارة إلى موسوشو في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد أسفرت خبرة المركز العلمية ووضع التقرير النهائي للدراسة عن الديناميات الاجتماعية للتخلي عن الممارسات المضرة في كينيا، وإضافات التقرير، عن إدراج النهج القيمي ومشروع فولدا – موسوشو، كأحسن ممارسة لمشروع في كينيا، في الدراسة المتعددة الأقطار التي أجرتها اليونيسيف للديناميات الاجتماعية للتخلي عن الممارسات المضرة.

(ج) عززت الخبرة المكتسبة من النهج القيمي مشروع خطة العمل الوطنية الكينية للقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (٢٠٠٨-٢٠١٢) وسياسة الحكومة في مكافحة تلك الممارسة. وكعضو في لجنة التنسيق الوطنية، قدم المركز وثيقة تتعلق بالسياسة العامة في اجتماع التخطيط الوطني المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في كيلاغوني لودج، بكينيا، في إطار المشروع المتعلق بمكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، المشترك بين اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وحكومة كينيا.

(د) الاشتراك منذ عام ٢٠٠٥ في اليوم الدولي لعدم التسامح إطلاقا مع تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى: '١' بحوث واستنتاجات جديدة تتعلق بالممارسات التقليدية المضرة وتمكين المرأة، قدمت في مؤتمر البرلمان الأوروبي في بروكسل في ٢٠٠٧؛ '٢' الاشتراك في المؤتمر الدولي المعني بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والزواج القسري/المبكر، المعقود في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(هـ) إعداد ورقات موقف للمناسبات التالية: '١' منتدى على الخط معني بالمرأة في أدوار القيادة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يسرته شعبة النهوض بالمرأة (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)؛ '٢' مناقشة على الخط حول تحقيق التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٨)؛ '٣' مناقشة على الخط حول تقاسم المسؤوليات بالتساوي بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، شعبة النهوض بالمراة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٨)؛

(و) ترشيح البرلمان الأوروبي لمدير المركز ومشروع فولدا - موسوشو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لنيل جائزة حقوق الإنسان التي يمنحها البرلمان. وفي ذلك السياق، وثق ١٥٠ فنانا من جميع أنحاء العالم الألم التي تحدث ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ونشرت مقتطفات من تلك الأعمال الفنية في كتيب معنون ''لا تفعلها!''.

باء - المبادرات التي اتخذتها المنظمة

(أ) في أفريقيا، واصل المركز التركيز على احتياجات الناس على المستوى الشعبي، ووسع مبادرته في كينيا في مجال مكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ووضع المركز، انطلاقا من النهج القيمي، برامج ومناهج تعليمية ترمي إلى تغيير المواقف والسلوك فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما التخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى؛

(ب) طُبق النهج القيمي في ١٧ حلقة عمل دامت كل منها يوما خصصت للرؤساء، و ٢٥ حلقة دراسية حضرها ٣٠٠ من شيوخ القبائل، و ٨٨ منتدى للخاتنات (السابقات)، وحلقة دراسية لقساوسة الكنائس و ١٥ حلقة دراسية لأولياء أمور الأطفال.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نُظمت أكثر من ٤٠ مناسبة عامة لتوثيق انجازات ''النمو الجديد الذي حققته ثقافة الغوسيي''. وفي الذكرى السنوية الخامسة، في

عام ٢٠٠٨، اشترك ١٠ ٠٠٠ شخص من أعضاء المجتمع المحلي والضيوف لتكريم الفتيات الناجيات من الختان والاحتفال بقرار الآباء والأمهات تجنيبهن تلك العملية. وقد أثرت هذه العملية الميدانية التي جرت على نطاق واسع ليس فقط في حكومة كينيا وإنما أيضا في المقاطعات حول ماسوشو التي طالبت أيضا بتطبيق النهج القيمي عندها.

التعريف بالأهداف الإنمائية للألفية من خلال المنشورات: أنشطة الدعوة والعمل في إطار شبكات

(أ) أسهم مدير المركز بمقالات محددة في تعزيز أهداف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ (ب) وسع المركز مشروعه المدر للدخل ''كأصدقاء لكينيا'' لإعطاء فرصة للأشخاص المهتمين بالقيام بأنشطة تطوعية؛ (ج) تنظيم ٣٠ حلقة عمل، ومحاضرة وعرض وسائطي في ألمانيا عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، بما في ذلك أنشطة في إطار شبكات على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، والسعي للتعريف بتلك الأهداف لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ (د) التعاون مع الاتحاد الدولي للجامعيات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية – تقديم بيان منهجي عن التعجيل بتنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، بما في ذلك تنظيم حلقة نقاش حول ''ما يمكننا القيام به لتحقيق تلك الأهداف؟'' في مؤتمر الاتحاد المعقود في مانشستر بالمملكة المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٤ – اتحاد نساء الأعمال في روسيا

المركز الاستشاري الخاص، ١٩٩٧

أولا – مقدمة

يمثل اتحاد نساء الأعمال في روسيا، الذي يجمع بين نساء الأعمال والمديرات في المستويات العليا لمختلف أنواع المؤسسات في أكثر من ٦٤ منطقة في الاتحاد الروسي (١٧ ٠٠٠ كيان وأكثر من ٥ ٠٠٠ شخص)، واحدة من أكثر المنظمات النسائية قوة وفعالية في الاتحاد الروسي. وقد أطلق الاتحاد مبدأ الأعمال التجارية الأخلاقية ووضع الاستراتيجية الجنسانية للاتحاد الروسي. ورئيسة الاتحاد عضوة في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بإتاحة تكافؤ الفرص للنساء والرجال، وعضوة في لجنة تنسيق الشؤون الجنسانية. وبمساعدة من رؤساء الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وكازاخستان، ينظم الاتحاد منتديات نساء الأعمال في رابطة الدول المستقلة.

ثانيا – إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

ألف – التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة في الميدان وفي المقر

نظم اتحاد نساء الأعمال في روسيا في عام ٢٠٠٦ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى عن التكامل والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حضره أكثر من ٤٠٠ مشاركا. وفي عام ٢٠٠٨، عقدت المنظمة اجتماعا عن ''الأعمال التجارية النسائية في الأزمة الاقتصادية: البحث عن حلول'' حضره ٥٠٠ من الأعضاء. ولفت موضوع هذه الاجتماعات انتباه الحكومة والمجتمع بوجه عام. ومن المعترف به عموما أن للمشاكل التي تواجهها المرأة تأثيرا اجتماعيا عميقا، لكون النساء من أضعف فئات السكان اجتماعيا. وأفادت الأمم المتحدة أن النساء اللائي يمثلن نصف سكان العالم يقمن بثُلث عملهن بأجر وبثلثي الأعمال بدون أجر ولا يتلقين سوى ١٠ في المائة من الدخل في العالم، ويملكن ١ في المائة من الممتلكات في العالم.

والحالة في الاتحاد الروسي ورابطة الدول المستقلة هي نفسها. وقد تطور نشاط الأعمال الحرة النسائية، في كل من روسيا والبلدان السوفياتية سابقا، أساسا كأهم عامل للقضاء على التفاوت الجنساني في كل من العمالة وتوزيع الدخل. وجدير بالإشارة أن تطوير الأعمال الحرة النسائية والأسرية يواجه دائما الصعوبات التي يمثلها في جملة أمور غياب القوانين أو عدم ملاءمتها أو غياب الدعم من الحكومة.

وكانت الأزمة الاقتصادية كارثة للأعمال الحرة النسائية، والمنظمة تحاول استرعاء انتباه الحكومة والمجتمع المحلي إلى الجانب الجنساني لتلك الأنشطة، وإيجاد الحلول المناسبة.

ويشترك الاتحاد بنشاط في المسابقات، والمشاريع والبرامج المشتركة العامة ذات الأهمية. وفي عام ٢٠٠٨، اشتركت المنظمة في رصد حقوق المرأة في الاتحاد الروسي من خلال (قصص عن ألف امرأة) وهو برنامج وُضع لتطوير الأعمال الحرة الصغيرة في موسكو في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وأصدرت المنظمة أيضا تقريرا عن تطوير الأعمال الحرة النسائية في سياق تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

باء – الأنشطة المضطلع بها لدعم الأهداف الإنمائية للألفية

نظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة أحداث وطنية ودولية هامة، منها: (أ) جلسات استماع علنية عن موضوع إسهام الأعمال الحرة النسائية في القضاء على الفقر من خلال إنشاء سوق للخدمات الاجتماعية غير الحكومية في سياق تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية؛ (ب) اشتركت رئيسة الاتحاد في المؤتمر الليبي الدولي الأول عن ''المرأة والقانون''، وقبلت دعوة من المجلس الأعلى للمرأة في البحرين للاشتراك في اجتماع بين ممثلات نساء الأعمال الروسيات وجمعية سيدات الأعمال البحرينية.

واستنادا إلى ما اتسمت به الاجتماعات التي عُقدت من طابع إيجابي، فإنه من الممكن زيادة تعزيز التعاون بين المنظمات العامة في البلدان الثلاثة. ونظرا لأهمية تدعيم موقف الاتحاد الروسي في المنطقة، وضرورة تطوير التعاون مع البلدان الآسيوية والأفريقية في ذلك السياق، فقد استُصوبت مواصلة القيام بهذه الأنشطة على أساس منظم.

٥ – الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين

المركز الاستشاري الخاص، ١٩٤٩

أولا – مقدمة

يسعى الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين إلى الجمع بين المهندسين المعماريين في العالم على أساس ديمقراطي وإلى تمثيلهم على الصعيدين الدولي والحكومي، وكفالة الاستمرار في تطوير الأساليب المهنية والمعايير التعليمية العالية مع احترام ما تنفرد به مختلف المجتمعات من خاصيات، وتقديم المساعدة في توفير العمران بطريقة مستدامة، والإغاثة في حالات الطوارئ، وتوفير ''مساكن بلا حدود''.

ثانيا – إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

ألف – الإسهام في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية

٢٠٠٥: موريشيوس، كانون الثاني/يناير، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٠٠٦: (أ) كندا، حزيران/يونيه، المنتدى الحضري العالمي؛ (ب) جنيف، تموز/يوليه، الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٠٠٧: (أ) الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، جنيف؛ (ب) أيلول/سبتمبر، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة المعنية بالإسكان وإدارة الأراضي؛

٢٠٠٨: (أ) نانجينغ، الصين، تشرين الثاني/نوفمبر، المنتدى الحضري العالمي؛ (ب) بوزنتان، بولندا، كانون الأول/ديسمبر، الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عُقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ثانيا – التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة في الميدان وفي المقر

حضر ممثلو الاتحاد المناسبات التالية:

٢٠٠٥: (أ) باريس، كانون الثاني/يناير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اجتماع الصياغة الثالث للمبادئ التوجيهية للمنظمتين بشأن توفير النوعية في التعليم العالي عبر الحدود؛ (ب) جنيف، كانون الثاني/يناير، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، اجتماع الخبراء المعني بالجوانب

المتعلقة بالتجارة والتنمية في الخدمات المهنية والأطر التنظيمية؛ (ج) باريس، نيسان/أبريل، شعبة التعليم العالي لليونسكو، المشاورة التاسعة للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم العالي، الفريق العامل المعني بالتعليم العالي وتحديات التعليم العالي عبر الحدود؛ (د) باريس، تشرين الأول/أكتوبر، احتفال اليونسكو بالذكرى السنوية الستين لتأسيسها وعقد مؤتمرها العام؛ (هـ) التعاون مع مركز اليونسكو للتراث العالمي، باريس، أيار/مايو، اشتراك الاتحاد في مذكرة فيينا بشأن تخطيط المناطق الحضرية التاريخية؛ (و) فيينا، أيار/مايو، اليونسكو، المؤتمر الدولي لمركز التراث العالمي: التراث العالمي والهندسة المعمارية المعاصرة؛ (ز) نيروبي، أيلول/سبتمبر، مؤتمر القمة للمدن الأفريقية؛ التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، نيروبي، اتفاق تعاون بين الاتحاد وموئل الأمم المتحدة؛

٢٠٠٦: (أ) جنيف، حزيران/يونيه الدورة ١١٧ للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية؛ (ب) التعاون مع مركز اليونسكو للتراث العالمي، القدس، حزيران/يونيه، حلقة عمل بشأن المدن التاريخية في القرن الحادي والعشرين؛ (ج) فيلنيوس، تموز/يوليه، الدورة الثلاثين لمركز اليونسكو للتراث العالمي؛ (د) نيروبي، أيلول/سبتمبر، مركز اليونسكو للتراث العالمي، مؤتمر القمة للمدن الأفريقية؛ (هـ) التعاون مع موئل الأمم المتحدة؛ الاثنين ٢ تشرين الأول/أكتوبر، الاحتفال باليوم العالمي للهندسة المعمارية واليوم العالمي للموئل تحت شعار ''المدن، مغناطيس الأمل''.

٢٠٠٧: (أ) باريس، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر، الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر اليونسكو العام؛ (ب) التعاون مع مركز اليونسكو للتراث العالمي، سان بيتسبورغ، الاتحاد الروسي، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير، مركز اليونسكو للتراث العالمي، حلقة عمل إقليمية عن التخطيط العمراني في الأماكن التاريخية؛ (ج) كرايستشاتش، نيوزيلند، حزيران/يونيه – تموز/يوليه، الدورة ٣١ لمركز اليونسكو للتراث العالمي؛ (د) باريس، تشرين الأول/أكتوبر، الدورة ١٦ لمركز اليونسكو للتراث العالمي (هـ) التعاون مع موئل الأمم المتحدة، نيروبي، نيسان/أبريل، الدورة ٢١ لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة؛ (و) ١ تشرين الأول/أكتوبر، اليوم العالمي للهندسة المعمارية واليوم العالمي للموئل.

٢٠٠٨: (أ) تورين، إيطاليا، حزيران/يونيه، توقيع اتفاق شراكة بين أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد؛ (ب) جنيف، أيلول/سبتمبر، الدورة ٦٩ للجنة الإسكان وإدارة الأراضي، التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ (ج) التعاون مع موئل الأمم المتحدة: تورين، إيطاليا، تموز/يوليه، اتفاق التعاون الثاني بين الاتحاد وموئل الأمم المتحدة؛ (د) بوردينوني، إيطاليا، تشرين الأول/أكتوبر، الاحتفال باليوم العالمي للهندسة المعمارية حول موضوع

''الهندسة المعمارية والمدن في خدمة أطفالنا''، بالاقتران مع الاحتفال باليوم العالمي للموئل، حول موضوع ''مدن متناغمة''؛ (هـ) برسيبوليس، جمهورية إيران الإسلامية، تشرين الأول/أكتوبر، الأولمبياد العالمية للتصميم الحضري، اجتماع فريق الخبراء المعني بموئل الأمم المتحدة والرابطة الدولية للفنون والبحوث المعمارية.

الأنشطة المضطلع بها لدعم الأهداف الإنمائية للألفية

نظم الاتحاد في عام ٢٠٠٦ مسابقة دولية حول موضوع ''الاحتفال بالمدن'' دعا فيها المهندسين المعماريين إلى التفكير في تصاميم جديدة للمدن تخلق أنماطا حضرية جديدة وحياة اجتماعية مستدامة تساعد على القضاء على الفقر.

٦ - الرابطة الوطنية للخبراء الاقتصاديين الكوبيين

المركز الاستشاري الخاص، ١٩٩٧

أولا - مقدمة

الرابطة الوطنية للخبراء الاقتصاديين الكوبيين منظمة غير حكومية تأسست في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٩. وهي تتألف من لجنة وطنية تضم ٧٥ عضوا ينتخبهم مؤتمر الرابطة كل خمس سنوات، ومن مجلس تنفيذي وطني، ولجان مقاطعات لها مجالسها الخاصة بها في مقاطعات البلد الـ ١٤. وتوجد إضافة إلى ذلك ١٦٩ لجنة تابعة للبلديات، و ٤ ٧٤٣ خلية شعبية. وللرابطة ١٧ جمعية علمية يشترك فيها الأعضاء بحسب اهتماماتهم المهنية. والرابطة ذاتية التمويل تماما. وأعضاؤها يدفعون رسوما شهرية، وتقدم الرابطة من خلال مؤسستها للخدمات الاستشارية مشورة تقنية في مجالات الاقتصاد والمحاسبة يسديها أكثر من ١ ٢٩٠ خبير استشاري، ٨٠ في المائة منهم من المتقاعدين. وتحصل الرابطة بفضل هذه الخدمات الاستشارية على ما يلزمها من موارد مالية للقيام بأنشطتها. ويتمثل هدف الرابطة الرئيسي في تحسين المستوى المهني وتحسين مستوى المعرفة لدى جميع العاملين في الميدان الاقتصادي، وتوفير المشورة والتدريب، وإقامة علاقات مع المهنيين والمؤسسات الدولية العاملة في المجال الاقتصادي. وتنشر الرابطة كل شهرين نشرة إخبارية ''الاقتصادي'' تطبع منها ٠٠٠ ٢٠ نسخة، و نشرة إخبارية إلكترونية أسبوعية، تحمل نفس العنوان، على موقعها على الشبكة (http://www.eleconomista.cubaweb.cu/). وتنشر الرابطة أيضا بالتعاون مع جامعة هافانا ''مجلة التنمية''.

وترأس الرابطة الوطنية للخبراء الاقتصاديين الكوبيين رابطة الخبراء الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي تشغل منصب نائب رئيس رابطة الخبراء الاقتصاديين الكاريبيين. والرابطة عضو في المعهد الدولي للتكاليف، والاتحاد الدولي للخبراء الاقتصاديين، واللجنة التنفيذية لاتحاد مراجعي الحسابات الداخليين لأمريكا اللاتينية، ورابطة الخبراء الاقتصاديين الزراعيين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ورابطة الدراسات لأمريكا اللاتينية. وتنظم الرابطة عدة أحداث علمية، أهمها المؤتمرات الدولية السنوية للخبراء الاقتصاديين بشأن مشاكل التنمية والعولمة، التي يحضرها خبراء اقتصاديون من أكثر من ٦٠ بلدا، منهم خبراء الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وقد كان لهذه المؤتمرات شرف حضور تسعة من الحائزين لجائزة نوبل في مجال الاقتصاد واثنين من الحائزين لجائزة نوبل للسلام.

ثانيا – إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

اشتركت الرابطة في العديد من الأنشطة التي ينظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واشتركت أيضا في الأنشطة التالية بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والأونكتاد، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي:

٢٠٠٥: (أ) المؤتمر الدولي السابع لخبراء الاقتصاد المعني بالعولمة ومشاكل التنمية، المعقود في كوبا، باشتراك الأمم المتحدة؛ (ب) جلسات الاستماع للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة بشأن إصلاح المنظمة، نيويورك.

٢٠٠٦: (أ) المؤتمر الدولي الثامن لخبراء الاقتصاد المعني بالعولمة ومشاكل التنمية المعقود في كوبا، باشتراك الأمم المتحدة؛ (ب) اجتماع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، نيويورك؛ (ج) جلسات الاستماع التي نظمها الأونكتاد لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، نيويورك.

٢٠٠٧: (أ) المؤتمر الدولي التاسع لخبراء الاقتصاد المعني بالعولمة ومشاكل التنمية المعقود في كوبا، باشتراك الأمم المتحدة؛ (ب) الدورة ٤٦ للجنة التنمية الاجتماعية، مقر الأمم المتحدة.

٢٠٠٨: (أ) المؤتمر الدولي العاشر لخبراء الاقتصاد المعني بالعولمة ومشاكل التنمية المعقود في كوبا، باشتراك الأمم المتحدة؛ (ب) الحوار الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أمام المؤتمر الوزاري الثاني عشر للأونكتاد، سيلا، جمهورية فترويلا البوليفارية؛ (ج) المؤتمر العاشر لخبراء الاقتصاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، باشتراك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوغوتا.

٧ - الرابطة الوطنية للوكلاء العقاريين

المركز الاستشاري الخاص، ١٩٨٩

أولا - مقدمة

تهدف الرابطة الوطنية للوكلاء العقاريين إلى خلق قوة جماعية تؤثر في أنشطة الوكلاء العقاريين وتشكلها. وهي تسعى إلى النهوض بالحق في الملكية العقارية ونقلها؛ ويُعترف للرابطة بدورها القيادي في وضع المعايير التي تكفل ممارسة العمليات التجارية العقارية التي تتسم بالفعالية والكفاءة والأخلاق وفي التشجيع على اعتبارها أساس النجاح في مهنة الوكلاء العقاريين. وتقدم الرابطة التي تعمل باسم أصحاب الممتلكات الأمريكيين مرفقا مهنيا للتطوير المهني والبحوث وتبادل المعومات بين أعضاء الرابطة، والجمهور، والحكومة، بغرض المحافظة على نظام الأعمال الحرة، والحق في امتلاك الملكية العقارية واستخدامها ونقلها. وتضم الرابطة في هيكلها التنظيمي فريق العمليات الدولية الذي يعمل على إتاحة الوصول إلى سوق العقارات الدولي بشكل مربح وأخلاقي. والرابطة التي يعترف لها بدور الرائدة في الأوساط الدولية للوكلاء العقاريين تعزز فرص نجاح أعضائها في الأسواق الدولية ونجاح دورها كمؤسسة. وهي تقوم بذلك أساسا من خلال التحالفات الاستراتيجية والجهود ذات الصلة المصممة لتحقيق ما يلي: (أ) التشجيع على اعتماد معايير متوافقة في مجال الوكالة العقارية؛ (ب) النهوض بالحق في الملكية العقارية؛ (ج) التخفيف من العراقيل التي تعوق معاملات الوكلاء العقاريين على الصعيد العالمي.

ثانيا - إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

تدعم الرابطة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمم المتحدة عموما من خلال دعم عدة منظمات وهيئات أسستها الرابطة أو هي وثيقة الصلة بها، بما في ذلك الائتلاف الدولي للسكان، والمؤسسة الدولية للممتلكات العقارية. وهذه المؤسسات تدعم أهداف الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتصل بالقرارات التي تعتمدها الجمعية العامة بشأن مسائل المأوى، والتنمية الحضرية، والحق في الملكية، وسياسة الإسكان، والمالية. وتدعو الرابطة أيضا بنجاح إلى تقديم التبرعات إلى موئل الأمم المتحدة وإلى تمويل برامج توفير الماء للفقراء دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وتسعى الرابطة إلى الجمع بين الهيئات التنظيمية للمهنيين من الوكلاء العقاريين في جميع أنحاء العالم للاشتراك في دعم الأنشطة المتعلقة بالمأوى التي تقوم بها وكالات التنمية الوطنية. وقدمت الرابطة الدعم منذ عام ١٩٧٦ إلى أهداف الأمم المتحدة ذات الصلة، عندما اشتركت في أول مؤتمر للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(الموئل الأول). وفي السنوات اللاحقة، أيدت الرابطة أمام كونغرس الولايات المتحدة استراتيجية الأمم المتحدة للمأوى، وأقامت علاقات عمل وثيقة مع موئل الأمم المتحدة.

ومن الأحداث والأنشطة المحددة التي نُظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير: (أ) المنتدى الحضري العالمي، حزيران/يونيه، ٢٠٠٦، فانكوفر بكندا، الذي قدمت فيه الرابطة دعما إداريا وماليا تحت إشراف الائتلاف الدولي للإسكان. ورعا الائتلاف ١١ ورقة عن موضوع الإسكان، أو أصدر تكليفا بوضعها، شملت مجموعة كبيرة من المسائل المتعلقة بالإسكان. وقد عُممت الورقات على نطاق واسع وتضمنت معلومات أساسية وبيانات ودراسات إفرادية استخدمت في ١٢ حلقة عمل تفاعلية؛ وتولت الرابطة مسؤولية صياغة ورقة وتنظيم حلقة عمل تفاعلية حول موضوع ''الإسكان بتكلفة معقولة في الولايات المتحدة: بعض النهج التي تبعث على التفاؤل''؛ (ب) الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نانجينغ بالصين؛ وقامت الرابطة من خلال مشاركتها في الائتلاف الدولي للإسكان والإسهام في تمويله، بدعم حدثين شبكيين: ''أسواق الأراضي الحضرية في أفريقيا وتوفير السكن للفقراء'' و ''مساعدة المانحين لتوفير السكن والتنمية الحضرية''.

ومن الأنشطة المحددة التي قامت بها الرابطة في مجالي التشريعات والدعوة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨: (أ) آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٧، حملة توجيه رسائل إلى أعضاء كونغرس الولايات المتحدة دعما لحكمين في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨ لفائدة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، يتصلان بالاحتياجات من المساكن على الصعيد الدولي؛ (ب) مواصلة تمويل المؤسسة الدولية للممتلكات العقارية في مستوى ٣ ملايين دولار؛ (ج) دعم حكم ورد في طلب قدمه الرئيس في إطار ميزانية السنة المالية لعام ٢٠٠٨ بـ ٥ ملايين دولار لمرفق الإسكان والهياكل الأساسية في أفريقيا. وكان الهدف من المبادرتين هو مساعدة البلدان على توفير السكن اللائق والآمن لمواطنيها.

وأيدت الرابطة زيادة التمويل المقدم في إطار قانون بول سايمون بشأن ''توفير الماء للفقراء'' في السنة المالية ٢٠٠٨. وهذا القانون الذي اعتمد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ يجعل من توفير الماء ومرافق الصرف الصحي في البلدان النامية هدفا محددا في برامج الولايات المتحدة لمساعدة البلدان الأجنبية.

وتقدم الرابطة في دعمها للائتلاف الدولي للإسكان مساعدة إدارية منتظمة في مجال الدعوة لدى كونغرس الولايات المتحدة في شكل إعداد رسائل وترتيب مواعيد لموظفي الائتلاف وممثليه فيما يتصل بمسائل الإسكان على الصعيد العالمي.